العدد 2829 - السنة العاشرة
الجمعة 5 ذو القعدة 1438 - الموافق 28 يوليو 2017
Friday 28 July 2017 - No.2829 - 10th Year

الديوان الملكي السعودي: جهود خادم الحرمين إزاء الأقصى تكللت بالنجاح

القدس : الاحتلال يرضخ ويزيل كل الإجراءات الأمنية المستحدثة

صمود المقدسيين أرغم الاحتلال على التراجع عن قراراته الأخيرة

المرجعيات الدينية في القدس

عواصم – «وكالات» : أعلنت شرطة الاحتلال الإسرائيلي أمس الخميس، إزالة كل الإجراءات الأمنية التي استحدثتها في الحرم القدسي إثر هجوم في 14 يوليو، وأثارت غضبا فلسطينيا وإسلاميا عارما وصدامات دامية بين محتجين فلسطينيين والقوات الإسرائيلية.

وصرحت المتحدثة باسم الشرطة لوبا السمري في بيان «بعودة الشرطة في التدابير الأمنية هناك إلى ما قبل تنفيذ العملية في الحرم الشريف، إلى ما قبل تاريخ 14 يوليو».

وكانت إسرائيل أزالت من مدخل الحرم ليل الثلاثاء بوابات كشف المعادن التي كانت نصبتها بعد هجوم شنه 3 شبان من عرب إسرائيل وأسفر عن مقتل شرطيين إسرائيليين اثنين إضافة إلى استشهاد المهاجمين الثلاثة.

ورأى الفلسطينيون في الإجراءات الأمنية الأخيرة محاولة بسط سيطرة على الموقع، ورفضوا دخول الحرم القدسي وأدوا الصلاة في الشوارع المحيطة.

واندلعت احتجاجات فلسطينية عارمة تخللتها صدامات أسفرت عن استشهاد 5 فلسطينيين، وليل الجمعة الفائت، طعن فلسطيني عائلة مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة فقتل 3 منهم.

وأفاد مراسل أن القوات الإسرائيلية أزالت المسارات الحديدية وأعمدة الكاميرات التي كانت القوات الإسرائيلية نصبتها عند مدخل الحرم القدسي.

وما أن أزالت القوات الإسرائيلية هذه التجهيزات حتى بدأ الفلسطينيون بالتقاطر إلى محيط باحة الأقصى، مطلقين أبواق السيارات احتفالا بهذا «الانتصار» على إسرائيل.

وقال قراس عباسي مبديا تأثره الشديد: «انتصرنا على إسرائيل، منذ 12 يوما ولا أحد منا ينام، لا أحد يفعل شيئا سوى المجيء إلى الحرم الشريف».

وكانت الأوقاف الإسلامية أعلنت أن «لا دخول» إلى المسجد الأقصى إلى حين قيام لجنة تابعة لها بتقييم الوضع فيه.

ولم يتضح على الفور ما إذا كان الفلسطينيون سيعودون إلى أداء الصلاة في الموقع بعد امتناعهم عن ذلك احتجاجا منذ أكثر من عشرة أيام.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس اشترط الثلاثاء عودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل 14 يوليو لاستئناف «العلاقات الثنائية» مع إسرائيل، بعد إعلان تجميدها مساء الجمعة.

وقال عباس في بدء اجتماع للقيادة الفلسطينية «ما لم تعد الأمور إلى ما كانت عليه قبل 14 يوليو، لن تكون هناك أي تقييمات».

وكانت إسرائيل فرضت هذه الاجراءات بعد هجوم شنه 3 شبان من عرب إسرائيل وأسفر عن مقتل شرطيين إسرائيليين اثنين، إضافة إلى استشهاد المهاجمين الثلاثة، وقالت إن المهاجمين خبأوا الأسلحة في الحرم.

إلا أن التوتر كان لا يزال سائداً في محيط الحرم القدسي رغم إزالة بوابات رصد المعادن المثيرة وسائر التجهيزات الخميس، إذ تسري مخاوف من حصول أعمال عنف خلال صلاة الجمعة.

ورأى الفلسطينيون في الإجراءات الأمنية الأخيرة محاولة من إسرائيل لبسط سيطرتها على الموقع، ورفضوا دخول الحرم القدسي وأدوا الصلاة في الشوارع المحيطة.

واندلعت احتجاجات فلسطينية عارمة تخللتها صدامات أسفرت عن استشهاد 5 فلسطينيين، وليل الجمعة الفائت طعن فلسطيني عائلة مستوطنين إسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة فقتل 3 منهم.

وإزاء الضغوط المكثفة التي مارستها الأسرة الدولة خشية تصعيد في أعمال العنف، وافقت إسرائيل في نهاية الأمر على إزالة أجهزة رصد المعادن الثلاثاء، إلا أن الحكومة قالت أنها ستستبدلها بوسيلة مراقبة أخرى «تقوم على وسائل ذكية».

وأوردت صحيفة «هآرتس» أن الحكومة الإسرائيلية تريد إقامة شبكة من كاميرات المراقبة المتطورة التي تعمل على أساس تقنية التعرف على الوجوه.

وأكد متحدث باسم الشرطة الإسرائيلية الثلاثاء «عدم استخدام أي كاميرات تتعرض للحياة الخاصة، ولا نية لديها بالقيام بذلك في المستقبل».

صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بإزالة البوابات بعد اتصال هاتفي بين العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ونتانياهو. ويرتبط الأردن وإسرائيل بمعاهدة سلام منذ عام 1994 تعترف بموجبها الدولة العبرية بوصاية المملكة على المقدسات في القدس.

وتثير أي إجراءات إسرائيلية في الحرم القدسي ومحيطه غضب الفلسطينيين، وفي العام 2000، أدت زيارة زعيم المعارضة آنذاك آرييل شارون إلى الحرم إلى إشعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي دامت أكثر من 4 أعوام.

ويقع الحرم القدسي الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة في القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل، وضمتها بعد حرب 1967 في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أشاد بقرار إسرائيل إزالة أجهزة كشف المعادن، لكنه اعتبر أنه «غير كاف».

وردت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان «إن زمن الامبراطورية العثمانية ولى». من السخف أن نسمع الحكومة التركية التي احتلت شمال قبرص وتقمع بوحشية الأقلية الكردية وتسجن الصحافيين، توزع دروسا في الأخلاق على إسرائيل، الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في المنطقة».

من جهته، أشاد البيت الأبيض بـ«جهود إسرائيل لضمان الامن مع الحد من التوتر في المنطقة».

من ناحيته أعلن الديوان الملكي السعودي أن جهود العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز مع عدد من زعماء دول العالم إزاء الأقصى تكللت بالنجاح.

ونقلت وكالة الأنباء السعودية (واس) عن بيان عن الديوان القول إن الملك سلمان «أجرى خلال الأيام الماضية الاتصالات اللازمة بالعديد من زعماء دول العالم، كما أجرت حكومة المملكة العربية السعودية اتصالات بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، لبذل مساعيهم لعدم إغلاق المسجد الأقصى في وجه المسلمين وعدم منعهم من أداء فرائضهم وصلواتهم فيه، وإلغاء القيود المفروضة على الدخول للمسجد».

وأضاف البيان أن «تلك الجهود قد تكللت بالنجاح اليوم، وبالشكل الذي يُسهم في إعادة الاستقرار والطمأنينة للمصلين، والحفاظ على كرامتهم وأمنهم».

وأكدت المملكة «على حق المسلمين في المسجد الأقصى الشريف وأداء عباداتهم فيه بكل يسر واطمئنان».

كما أكدت «أهمية تحقيق السلام العادل والشامل للقضية الفلسطينية وفقا لمضامين مبادرة السلام العربية ورؤية حل الدولتين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة».

وأعلنت المرجعيات الدينية في القدس قبل قليل أنها قررت استئناف الصلاة داخل المسجد الأقصى والدخول إليه بشكل جماعي بعد تراجع إسرائيل عن إجراءاتها الأمنية الأخيرة.

من جهتها قال الأردن أمس الخميس إن قرار إسرائيل إزالة أجهزة الفحص الأمني التي وضعتها في الحرم القدسي، كان خطوة لا بد منها لتهدئة الموقف ونزع فتيل التوتر.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة محمد المومني: «إن تفكيك البوابات الإلكترونية وإزالة ممرات التفتيش وإلغاء كاميرات المراقبة وإزالة قواعدها، هي خطوات لا بد منها في سبيل الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس».

وقال في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية «إن إسرائيل كقوة قائمة بالاحتلال، لا يحق لها فرض إجراءات من شانها تغيير هذا الوضع».

وقال المومني: «إن إعادة الوضع في المسجد الأقصى إلى ما كان عليه قبل الأحداث الأخيرة، هو تأكيد على ضرورة عدم المساس بالأوضاع التاريخية والقانونية للأماكن المقدسة وضرورة الالتزام بذلك من أجل التأسيس لأفق سياسي لحل النزاع على أساس قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية».

من جهة أخرى أعلنت المرجعيات الدينية في مدينة القدس أمس الخميس عن إقامة الصلاة داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، بعد التأكد من قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإزالة كافة التعديات التي نفذتها بعد الرابع عشر من يوليو .

وقالت المرجعيات في بيان لها عقب اجتماع عقد في المحكمة الشرعية في القدس، إن «صمود المقدسيين التاريخي أرغم الاحتلال على التراجع عن قراراته الأخيرة الباطلة والظالمة، آملين أن تبقى الهمم عالية والرؤوس شامخة لأن الطريق لا زالت طويلة».

وأضافت، إن «إجبار الاحتلال على سحب البوابات الالكترونية والكاميرات الذكية وإنزال ما نصبه من جسور معدنية ومسارات، هو جزء من مطالبنا العادلة، والمتمثلة بإعادة مفاتيح باب المغاربة للأوقاف، ودخول المسلمين من كافة أبواب المسجد بحرية، ونؤكد على وجوب الاستمرار بالمطالبة بتحقيقها».

وأكدت المرجعيات أن «دائرة الأوقاف والشؤون والمقدسيات الإسلامية في القدس هي المسؤول المباشر عن المسجد الأقصى المبارك، وصاحبة الكلمة الأولى والأخيرة ولا يجوز للاحتلال التدخل في شيء من مهامها».

وأشارت المرجعيات إلى رفضها تحديد أعمار الداخلين إلى المسجد الأقصى المبارك، فالمسجد هو حق لكل صغير وكبير، مطالبة بإغلاق كافة المساجد في أحياء القدس والتوجه لأداء صلاة الجمعة في المسجد الأقصى المبارك داعية الجميع إلى دخول المسجد الأقصى المبارك.

شراكة الحوثي والمخلوع على حافة الانهيار

اليمن: حملة عسكرية جديدة ضد القاعدة في أبين

عناصر من المقاومة في أبين

عدن – «وكالات» : أعلنت مصادر عسكرية يمنية بدء عملية عسكرية جديد في محافظة أبين، لتأمينها من عناصر تنظيم القاعدة.

وقال مصدر عسكري يمني في قيادة المنطقة العسكرية الرابعة في عدن، إن القيادة بدأت عملية نشر قوات عسكرية في محافظة أبين والبلدات الريفية لتأمينها من العناصر الإرهابية التي ارتكبت العديد من الهجمات في أبين.

ونفذت عناصر إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة عمليات اغتيال ضد قيادات عسكرية وأمنية وقبلية، مستغلة غياب الأجهزة الأمنية الفاعلة في المحافظة.

وأكد المصدر أن «العملية العسكرية بدأت الخميس بإرسال لواء عسكري بمختلف تجهيزاته إلى بلدة جحين، ولواء آخر شرق بلدة لودر»، مؤكداً أن الهدف هو تأمين محافظة أبين وملاحقة العناصر الإرهابية التي نشطت مؤخراً.

ونفذت قوات الجيش اليمني قبل أشهر حملة عسكرية ضد القاعدة انتهت بتحرير زنجبار العاصمة وبلدة جعار المجاورة من عناصر تنظيم القاعدة، الأمر الذي أعاد نشاط تنظيم القاعدة في بلدة ريفية أخرى بأبين.

وقتل العديد من عناصر التنظيم بينهم قيادات في غارات لطيران التحالف العربي والطيران الأمريكي المسير.

من ناحية أخرى رد الحوثيون على «مبادرة» شريكهم في الانقلاب للخلوع صالح الذي دعا للمصالحة الشاملة بين كافة القوى اليمنية التي أطلقها قبل أيام عبر كتلته البرلمانية في مجلس النواب اليمني، هروباً من مأزقه في التحالف مع الحوثيين والاشتراك معهم في الانقلاب على السلطة الشرعية وضرب الاستقرار في اليمن وتهديد أمن المنطقة والخليج.

وقال الحوثيون عبر موقع قناة «المسيرة» الحوثية التي تبث من الضاحية الجنوبية تحت إشراف حزب الله الإرهابي، إن دعوة شريكهم صالح ومبادرته مرفوضة بالمطلق، بل اعتبروها خيانة، مؤكدين على عدم أحقيته في تقديمها، وفقا لصحيفة الرياض السعودية.

وذهب الحوثيون إلى أبعد من مجرد اتهام المخلوع بالخيانة، ووجهوا له تحذيرا شديد اللهجة من التفريط بدماء قتلاهم في الحرب الدائرة مقابل ما أسموها «مصالح آنية وضيقة» والمقصود بها مصالح خاصة بحسابات صالح بعيدا عن شراكتهم معهم.

وهذا يُعد أول تحذير حوثي لافت ويوحي بقرب انتهاء علاقة الخدمات المتبادلة بينهما لصالح الحوثيين بعد أن اعتقد المخلوع أنه سيلعب بالجماعة متجاهلا ارتباطها بالرعاية الإيرانية، الأمر الذي أتاح لها التغلغل داخل حزبه والقوات المالية له وتحويله تدريجيا إلى رهينة تحت رحمة أحد المشرفين الحوثيين.

ويرى محللون أن صالح لم يكن يدرك حقيقة أن تورطه في الشراكة مع جماعة طائفية مسلحة ومنظمة ومرتبطة بأجهزة مخابرات تتبع إيران، لن يتيح له استمرار سياسته المفضلة المسماة بـ«الرقص على رؤوس الثعابين».

واعتبر المحلل السياسي اليمني مأرب الورد أن الرد الحوثي يحمل رسالتين، تتركز الأولى بأن يلزم صالح حدود ضعفه وألا يتجاوز دور التابع، والرسالة الثانية بأن لا يعول على أي تسوية قادمة من الخارج في إشارة إلى المبادرات الأممية لحل الأزمة وإيقاف حرب الانقلاب.

ودعا نواب حوثيون إلى تعطيل نشاط واجتماعات كتلة صالح في مجلس النواب رداً على المبادرة، معتبرين استمرارها خطراً عليهم. بل إن نشطاء الحوثي هددوا بالخروج إلى الشوارع لمطالبة ميليشياتهم العسكرية بإغلاق البرلمان أمام كتلة صالح وإجباره على سحب المبادرة التي أطلقها.

الأردن يدرس التحرك القانوني لمتابعة جريمة السفارة الإسرائيلية

الشهيد محمد الجواودة

عمان – «وكالات» : قررت الحكومة النظر بإمكانية «التحرك القانوني» على كافة المستويات بما فيها الدولية إن تطلب الأمر، خلال عملية المحاكمة والإجراءات القضائية، فيما عرف بجريمة «السفارة الإسرائيلية» التي نتج عنها قتل مواطنين أردنيين على يد حارس أمن إسرائيلي.

وأوعز مجلس الوزراء، في جلسته التي ترأسها عصر رئيس الوزراء هاني الملقي، لوزير العدل بأن «يتابع أمر القضية والتحقيقات الجارية مع المدعي العام للجنايات الكبرى، وأن يتم الإنتهاء من ذلك بأسرع وقت، وتكييفها قانونيا بدقة والدفع بها إلى القضاء»، وفقا لصحيفة الغد الأردنية.

كما أوعز للمجلس بتشكيل «فريق من وزير الدولة للشؤون القانونية ووزير العدل ومندوب قانوني من وزارة الخارجية للتوصية بخطة التحرك القانوني الدقيق، على كافة المستويات بما فيها الدولية، والتحضير لمرحلة ما بعد انتهاء التحقيق من النيابة العامة وبدء المحاكمة وصدور الحكم».

جاء ذلك بعد أن استمع مجلس الوزراء خلال جلسته لعرض من وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي حول آخر المستجدات المتعلقة بحادثة السفارة الإسرائيلية.

وجدد الصفدي التأكيد على أن «لا صفقات ولا تفاوض فيما يتعلق بحق الأسر الأردنية، التي قضى أبناؤها في الحادثة، وأن الدولة الأردنية ستقوم بكل ما يتوجب عليها القيام به لضمان تحقيق العدالة».

وكان قرار السماح بمغادرة الدبلوماسي الإسرائيلي الذي قتل المواطنين الأردنيين، وعدم إخضاعه للمحاكمة باعتباره دبلوماسيا، أثار موجة استنكار واسعة في الرأي العام الأردني، خاصة بعد الاحتفاء الإسرائيلي «المستفز» بالقاتل من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو.

في السياق، استبعدت مصادر رسمية أمس عودة حارس السفارة إلى عمله في السفارة الإسرائيلية في عمان.

وقالت المصادر، إن الأردن «لم يتلق طلباً إسرائيليا لعودة الحارس إلى الأردن، خاصة أن قضيته منظورة أمام القضاء الأردني، وفي ظل الحنق الشعبي تجاه القضية، وأن لا حديث في الموضوع».

من جهة أخرى أشارت، نفس المصادر إلى أنه «من المبكر الحديث عن أي تعويضات بحق الضحايا قبل انتهاء التحقيق في القضية وصدور الأحكام».

وكانت القناة التلفزيونية الإسرائيلية السابعة، قالت أمس إن «سلطات الاحتلال، ستعوض ماديا عائلة الطبيب الأردني بشار الحمارنة، الذي قضى برصاص موقف إسرائيلي».

ونشرت القناة، في وقت متأخر من ليل الثلاثاء الأربعاء، خبرا مقتضبا، يتحدث عن توجه الاحتلال إلى تعويض عائلة الحمارنة، الذي زعمت إسرائيل أنه «قتل خطأ» في الجريمة.